



قرار تنظيمي رقم ٣٤ / ت

وزير الصحة :

بناء على أحكام المرسوم التشريعي رقم ١١١ لعام ١٩٦٦ وتعديلاته .
وعلى كتاب الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش رقم ٩٧٧/١١/٩/٩٧٧/٤٠٠٧/٦/١٢ .
وعلى القرار التنظيمي رقم ٣٧ / ت تاريخ ١٩٨١/٩/١٠ المتضمن تنظيم العيادات الخاصة .
وعلى محضر اللجنة المشكلة بالأمر الإداري رقم ٤٣٢٩٢/٢١٨ تاريخ ٢١/١١/٢٠٠٧ لدراسة توافق
أجهزة الأشعة في عيادات الأطباء وأطباء الأسنان .
وعلى اقتراح السيد معاون الوزير .
وعلى مقتضيات المصلحة العامة .

يقرر ما يلي :

مادة ١ - يسمح للأطباء المختصون بالجراحة العظمية وضع جهاز أشعة عام (رقمي أو عادي) في عياداتهم الخاصة باستطاعة لا تتجاوز /٥٠٠ مل أمبير أو جهاز تصوير وتنظير قوسى مع مكثف صورة قياس ٧/إنش على الأقل على أن توضع الملحقات المناسبة لجهاز الأشعة .

مادة ٢ - يسمح للأطباء باختصاص الصدرية وضع جهاز للتصوير رقمي أو عادي في عياداتهم الخاصة باستطاعة لا تتجاوز /٥٠٠ مل أمبير مكون من منبع أشعة + بوكي ستاند على أن توضع الملحقات المناسبة لجهاز الأشعة .

مادة ٣ - يسمح لأطباء الأسنان استعمال جهاز تصوير سني بسيط أو بانورامي (رقمي أو عادي) في عياداتهم مع أو بدون تصوير سيفالومتريك على أن توضع الملحقات لجهاز الأشعة .

مادة ٤ - يسمح لأطباء الداخلية وأطباء الطوارئ الذي يعملون في قرى لا يتوفرون فيها مشفى أو مركز تصوير شعاعي متخصص اقتناه جهاز تصوير شعاعي بسيط باستطاعة لا تتجاوز ٥٠٠ مل أمبير بعد الحصول على موافقة مدير الصحة .

مادة ٥ - لا يحق للأطباء المذكورين في المواد السابقة إجراء التصوير الشعاعي إلا لمرضى عياداتهم فقط وضمن اختصاص الطبيب .

مادة ٦ - أ - يشترط التزام الأطباء المذكورين في المواد السابقة الحصول على موافقة هيئة الطاقة الذرية ومكتب الوقاية الشعاعية في وزارة الصحة والالتزام بتوفير مكان ملائم لجهاز من حيث المساحة و التأكد من عدم وجود تسريب شعاعي .

بـ- يفضل استخدام الأجهزة الشعاعية الجديدة وفي حال كانت الأجهزة مستعملة أو متجددة فيجب أن لا يمضي على تاريخ صناعتها (خمس سنوات) وذلك حرصاً على دقة نتائج الصور الشعاعية.

مادة ٧ - يمتنع على الأطباء المذكورين في المواد السابقة إعطاء أي تقرير شعاعي/ قراءة شعاعية / عن الإجراءات الشعاعية المحررة داخل العيادة عدا التقارير الطبية النظامية التي تعطى بهدف تشخيص المرض .

مادة ٨ - على كافة الأطباء وأطباء الأسنان المرخصين أصولاً والمتواجد في عياداتهم حالياً أجهزة أشعة والذين يرغبون الاستمرار بحيازة أجهزة الأشعة وفق المواد السابقة أن يوافقوا أوضاعهم وفق أحكام هذا القرار التنظيمي خلال ثلاثة أشهر من تبلغه .

مادة ٩ - تشكل لجنة من دائرة المشافي في كل مديرية صحة تضم على الأقل طبيب اختصاصي أشعة ومهندس باختصاص هندسة طبية للتأكد من تطبيق هذا القرار التنظيمي وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية كل ٦/٦ أشهر إلى مديرية المشافي في وزارة الصحة .

مادة ١٠ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار التنظيمي تستوجب الإنذار لمدة شهر واحد ومن ثم يصدر الجهاز وتغلق العيادة المخالفة وفق الأنظمة النافذة .

مادة ١١ - تلغى كافة القرارات التنظيمية المخالفة لأحكام هذا القرار التنظيمي .

مادة ١٢ - ينشر هذا القرار التنظيمي ويبلغ من يلزم لتنفيذه بعد نشره في الجريدة الرسمية .

دمشق في ٢٠٠٨/٩/٢٨ و ١٤٢٩هـ /

وزير الصحة
الدكتور ماهر الحسامي

المبلغ إليهم :

- مكتب السيد معاون الوزير د. ديب هزيمة
- وزارة المالية - دائرة النشر
- الهيئة المركزية للرقابة والتقييس
- كافة مديريات الصحة في المحافظات
- مديرية الهندسة الطبية (مكتب الوقاية الشعاعية)
- هيئة الطاقة الذرية
- نقابة الأطباء رجاء تعيمه
- نقابة أطباء الأسنان رجاء تعيمه
- مديرية الرقابة الداخلية
- مديرية المشافي
- دائرة السجل
- مديرية الشؤون القانونية
- الديوان